مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: القوة الاقتصادية العظمى وعلاقتها بمنظمة التجارة العالمية
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، د. محمد الخلف، سحر أحمد طيبا.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4129
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (4)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (4) 2008

القوة الاقتصادية العظمى وعلاقتها بمنظمة التجارة العالمية

الدكتور نزار قنوع*
الدكتور محمد الخلف**
سحر أحمد طيبا***

(تاريخ الإيداع 17 / 9 / 2008. قُبِل للنشر في 2008/12/16)

□ الملخّص □

يتناول هذا البحث دراسة لقضية تعتبر من أهم القضايا المعاصرة بالنسبة لجميع دول العالم، هذه القضية هي الهيمنة الأمريكية على منظمة التجارة العالمية كنتيجة للتحولات التي طرأت على النظام الدولي ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تحتكر حكومتها أسباب التفوق، مسخرة تلك التحولات لتنصيب نفسها وصية على كل ما يجري في المعمورة، باستخدام هيمنتها على العديد من المنظمات الدولية، ويتناول البحث ذكر بعض الانتقادات الموجهة لعمل منظمة التجارة العالمية، وصولاً لتقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف المنظمة. وبناء على ما تقدم تناول البحث أهم الأفكار التي تخدم الموضوع وفقاً لما يلي :

1- النظام العالمي الجديد والتباس مفهوم الشرعية الدولية بالإضافة للمعالم السياسية لهذا النظام.
2- مفهوم الشرعية الدولية وبعض الانتقادات الموجهة لعمل المنظمة.
3- نتائج ومقترحات.

الكلمات المفتاحية: النظام العالمي الجديد- الشرعية الدولية- الهيمنة الأمريكية- منظمة التجارة العالمية.

* أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
** أستاذ - قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
*** طالبة دراسات عليا (ماجستير)- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (4)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (4) 2008

The Greatest Economic Powers and Their Relationship With World Trade Organization

Dr. Nezar Kanoua [*]
Dr. Mohmmad Alkhalaf [**]
Sahar Ahmmad Taiba [***]

(Received 17 / 9 / 2008. Accepted 16/12/2008)

□ ABSTRACT □

This research studies an important modern issue which is the American hegemony on WTO due to the changes that happened in the international system after the collapse of the Socialistic Camp, the USA appeared as a great power that uses these changes to position itself as a trustee for what goes on in the world and it uses its hegemony on different international organizations. This research also studies the most important ways of the American hegemony with some criticism against WTO in order to offer suggestions to help to fulfill its aims. Thus, the research studies the most important ideas that serve the topic as follows:

1- New world order and suspect about international legality in addition to the political features of this order.

2- The international legality and some criticisms against the WTO job.

3- Results and suggestions.

Key Words: New World Order, International Legality, American Hegemony, World Trade Organization.

[*]**Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

[**] **Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University Lattakia, Syria.**

[***]**Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University.**

مقدمة :

سواء سُميَّ نظاماً دولياً جديداً أم وضعاً دولياً جديداً، فهناك واقعاً دولياً مغايراً للواقع الذي ساد ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية التسعينيات، جديد هذا الواقع ليس فقط انهيار أحد القطبين المؤطرين للنظام السابق ...، ولكن أيضاً تحولات عميقة مسّت المنظومات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية، التي كان يشتغل عليها النظام الدولي المنهار، ومسّت أيضاً موازين القوى على المستوى العالمي، وحيث لا يمكن فصل القانون عن الاقتصاد والسياسة وموازين القوى السائدة في عالم تتداخل فيه المصالح وتتلاشى فيه الحدود، فإن المنظومة القانونية والقيمّية الدولية (الشرعية الدولية) تأثرت بشكلٍ كبير بهذه التحولات، وهو ما يصطلح عليه بأزمة الشرعية الدولية، وحيث أن الشرعية الدولية في أبسط معانيها تعني: توافق الممارسات الدولية –علاقات الدول بعضها ببعض– مع القانون والاتفاقات والأعراف الدولية، فإن ما يجري اليوم هومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض ممارساتٍ دوليةٍ تضرب بعرض الحائط مرتكزات الشرعية الدولية السابقة، وفرض شرعية جديدة تعكس وتعبر عن الموازين الجديدة للقوى المتسمة بالهيمنة الأمريكية المتجهة نحو تسخير المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وسياسات ومصالح الدول بما يخدم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال قيامها بلعب دور المنظم للسلطة النقدية والاقتصادية العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ظروف كانت تسعى من خلالها، كما ذكرت للسيطرة على العالم الرأسمالي، وقد وجدت الباب مفتوحاً أمامها لغزو اقتصادي واسع النطاق في أرجاء مختلفة من العالم .

أهمية البحث وأهدافه :

إن بروز منظمة التجارة العالمية يجسد الأداة الرئيسة للعولمة الاقتصادية ، والتي تفترض أن العالم وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للقارات، ولهذا كان الاتجاه نحو التداخل واندفاع الدول نحو نظام اقتصاد السوق الحر والمنافسة والشفافية وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي وسيلة لتحقيق النمو.

تنبع أهمية هذا البحث من أن القرارات التي تتخذها منظمة التجارة العالمية، تؤثر اليوم وبصورة مباشرة على حياة الإنسان ووجوده، وظروف معيشته في جميع بقاع الأرض، باعتبارها تلعب دوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتمارس تأثيراً مباشراً على الدول النامية، محاولة من خلال سياساتها إيجاد الحلول للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول.

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- توضيح دور القوة الاقتصادية الأمريكية في السيطرة على منظمة التجارة العالمية.

2- توضيح دور المنظمة ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول.

3- تبيان معوقات الاقتصاد العربي كاقتصاد واحد والعمل على الحد من استنزافه من قبل القوى العالمية المهيمنة.

طريقة البحث ومواده :

فيما يتعلق بالمنهجية العلمية المتبعة في هذا البحث فقد اعتمدنا في هذا البحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، الذي يتوضح لنا من خلال تحليل سياسة هذه المؤسسة الدولية الناجمة عن الهيمنة الأمريكية عليها تاريخياً، وأبرز النقاط السلبية والإيجابية فيها، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على السياسات الاقتصادية والقانونية للدول العربية، وهذا ما يجعلنا نتوقف عند دراسة المتغيرات الدولية باعتبارها الدافع الرئيسي وراء السعي الأمريكي للهيمنة ليس على المنظمات الدولية فحسب، بل للهيمنة على العالم ككل .

النتائج والمناقشة :

أولاً.النظام العالمي الجديد والتباس مفهوم الشرعية الدولية

منذ نهاية عقد الثمانينيات بدأت مصطلحات الجيوستراتيجية والقانونية الدولية الجديدة تؤطر لما أصبح ما يسمى بالنظام الدولي الجديد وأهم سماته: نهاية التنافس الإيديولوجي، نهاية الثنائية الكونية فيما بين الشرق والغرب، ردّ الاعتبار لنظريات ومقاربات سسيو– سياسية نشطت عند بداية القرن العشرين وأخمدتها الشيوعية وأيضاً نهاية احتكار الدولة لمجال العلاقات الدولية لصالح تعاظم العلاقات عبر الوطنية سواء كانت شركات عابرة للقوميات، أو ثقافات عابرة للقوميات (العولمة الثقافية) أو تداخلات باسم حماية حقوق الإنسان، وارتفاع رصيد النموذج التنموي للبلدان المصنعة، والفشل شبه التام للنموذج الاشتراكي في التنمية الأمر الذي نجم عنه تغيّر المواجهة من مواجهة الشرق – غرب إلى مواجهة الشمال – جنوب عبر شعارات براقة مثل زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان، والنمو الديمقراطي، ومكانة المرأة في المجتمع، وتنامي التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى، وازدياد أهمية التقدم العلمي والثقافة الصناعية المتطورة وكل ذلك من أجل توطيد الهيمنة شبه المطلقة للولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد [1]. إذاً هناك نظاماً دولياً مغايراً للذي ساد في فترة الحرب الباردة (نظام الثنائية القطبية)، ومختلفاً عن نظام ميزان القوى (تعدد الأقطاب) الذي ساد حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. فما هو واقع هذا النظام الجديد الذي بدأت ملامحه بالظهور؟ وماهو مفهوم الشرعية الدولية التي يشتغل عليها هذا النظام؟هذا ما سنتوقف عليه من خلال بحث مسالة القطبية الدولية ومسألة الشرعية الدولية. خاصة إذا عرفنا أن أهم حدثين فتحا الأبواب على مصراعيها ومهدا الطريق أمام قيام هذا النظام هما: انهيار الاتحاد السوفييتي وأزمتا الخليج الأولى والثانية.

أ– انهيار الاتحاد السوفييتي:

لقد كان لظهور غورباتشوف المفاجئ على الساحة الدولية عام 1985 ولمبادرته السياسية والفكرية أبرز الأثر في معظم التحولات التي شهدتها الساحة الدولية منذ عام 1986 و التي بلغت ذروتها عام 1991.

فقد ادعى غورباتشوف الإصلاح وبناء المجتمع السوفييتي الجديد، و تجديد جميع نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية تحت اسم "البيرويسترويكا" بيد انه لم يفلح سوى في مهمة واحدة ووحيدة هي هدم المجتمع والاقتصاد والإنسان السوفييتي، الذي أصبح موضع رثاء الشعوب الأخرى، ولقد كان عالم ما قبل البيرويستريكا هو عالم القطبية والحرب الباردة وصراع الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي وسباق التسلح النووي، وعالماً يشكل فيه الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو ثقلا سياسياً واقتصادياً وعقائدياً ونووياً لا يوازيه سوى الثقل السياسي والعقائدي والنووي للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تتزعم حلف الأطلسي والعالم الحر (الرأسمالي). فالبيرويسترويكا أنهت كل ذلك، ووضعت البذور الأولى للنظام العالمي الجديد، الذي أكثر ما أثار الانتباه فيه هو اختفاء الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى من الساحة الدولية[1]. ومثّل الاتحاد السوفييتي النموذج الذي كانت تتطلع

لتقليده الشعوب الكادحة والاستفادة من نجاحاته في كافة المجالات، وكان للاتحاد السوفييتي تأثيره الكبيرعلى الحياة السياسية والفكرية العالميتين على مدى أكثر من سبعين عاماً، بيد أن الاشتراكية التي كانت وراء هذه النجاحات كانت قد بدأت تدخل مرحلة الشيخوخة و الجمود السياسي والفكري. حيث أدى الانحراف في التطبيق العملي للاشتراكية إلى تفشي الفساد البيروقراطي والقمع السياسي وكبت الإبداع الأدبي، وكان لا بد من إجراء بعض الإصلاحات للحد من البيروقراطية الشديدة، والمركزية الكبيرة في اتخاذ القرارات والاستفادة من تجارب الدول الأخرى المتطورة العلمية والتكنولوجية لإشباع الحاجيات السلعية والخدمية والفنية المتزايدة، إلى أن جاء غورباتشوف الذي أدخل المجتمع السوفييتي عنوة في عمليات جراحية أنهكت قواه البشرية والمادية أشد الإنهاك. واستنزفت إمكانيات الاتحاد السوفييتي وأثرت بشكل حاسم وعنيف على موقعه كدولة عظمى.

ب- أزمتا الخليج الأولى والثانية:

تعتبر أزمتا الخليج الأولى والثانية والمتمثلة بالحرب العراقية – الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، هما المسؤول الثاني لظهور الوضعية الدولية الجديدة تحت اسم "النظام العالمي الجديد"، وذلك بما أوجدته من ظروف ملائمة لإعلان نهاية الحرب الباردة، ومن أهم الدوافع للسيطرة على النفط الخليجي هو التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى، والتي تعتمد بشكل أو بأخر على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي وهو يتم من خلال طريقتين: الأولى التحكم في إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى الكبرى (الصين، اليابان، فرنسا)، والثانية التحكم في أسعار النفط والعمل على هبوطها في السوق العالمية بما يحقق خسائر هائلة في عائدات البلدان النفطية المنافسة ومنها روسيا مع عدم إغفال النوايا الأمريكية للتفرد بقيادة العالم وعدم السماح لأي قوة اقتصادية أخرى في منافستها في إدارة شؤون الكون [2].

إذا الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج كانت السبب في اندلاع الأزمة ثم تطورها لتتحول إلى حرب، ولتؤدي إلى النتائج التي تمخضت عنها، لقد أدى سقوط الشاه إرباكا شديداً للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية، وخاصة في الخليج بسبب الخلل الخطير الذي أحدثه في ميزان القوى في المنطقة. فقد أصبحت هذه المنطقة من زاوية المصالح الأمريكية، منطقة مكشوفة وغير مألوفة وسيصبح الخطر كبيراً إذا ما تم التقارب بين أكبر قوتين في الخليج العربي. هما إيران والعراق، لذا تركزت جهود الدبلوماسية الأمريكية على منع هذا التقارب بأي شكل من الأشكال، ومن هنا كان موقفها من الحرب العراقية – الإيرانية هو تغذية هذا الصراع و الوصول به إلى تدمير بعضهما البعض، كما أن الحرص على استمرار تدفق البترول بأسعار بخسة وتأمين وصول هذه الطاقة للاقتصاديات الغربية ليس سوى عامل واحد من العوامل العميقة التي تسببت في حرب الخليج الثانية، خاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عجز تجاري نفطي وإجمالي والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1) يوضح العجز التجاري و الإجمالي و العجز النفطي للولايات المتحدة الأمريكية :

السنة	العجز في الميزان التجاري النفطي الأمريكي(بالمليون دولار)	العجز في الميزان التجاري الإجمالي الأمريكي(بالمليون دولار)
1980	75803	19696
1988	35094	118526
1994	45178	150629
2000	109059	436104

المصدر: Energy information administration, monthly energy review, Washington, November 2001, p11.

وهناك عوامل أخرى ساهمت بشكل حاسم في الدفع إلى إشعال نار الحرب، ذلك أن العلاقات بين أقطاب مركز الرأسمالية العالمية بدأت تسجل اختلالاً لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية بنمو وتعاظم دور المجموعة الأوربية واليابان والصين، في الحياة الاقتصادية العالمية. فقد أخذت هذه القوى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتؤكد بأنّ النظام الدولي الجديد هو نظام متعدد الأقطاب خصوصاً بعد التحول في عناصر امتلاك القوة والسيطرة على الصعيدين الإقليمي والدولي بتأثير الثورة العلمية – التكنولوجية، والدور المتزايد للقدرات التكنولوجية والاقتصادية على حساب القوة العسكرية، وهذا جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسلك أسهل الطرق للاحتفاظ بالهيمنة وضمان استمرار سيطرتها على النظام الدولي الجديد كقطب وحيد، والتي لم يعد لها ما يبررها بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفييتي وذلك من خلال جعل اقتصاديات دول المركز (المجموعة الأوربية واليابان) في وضعية رهائن عن طريق السيطرة المباشرة على الثروة النفطية العربية والخليجية، التي تمثل عصب الصناعة اليابانية والأوربية. وهذا ما كان الدافع الأهم في قيام حرب الخليج الثانية وبعدها إستراتيجية مكافحة الإرهاب كعدو بديل عن النظام الاشتراكي و حلف وارسو[1].

ثانياً. معالم النظام العالمي الجديد على المستوى السياسي

أ . مسألة القطبية الدولية (أحادية أم تعددية):

مع تفكك القطب الشيوعي دخل العالم أجمع وعلى رأسه العالم الرأسمالي مرحلة تاريخية جديدة في النظام الجيوسياسي تميزت بالصراع بين أعمدة العالم الأربعة: أمريكا الشمالية، المجموعة الأوربية، اليابان (ومن في محوره) والعالم الثالث بحيث أصبح مفهوم القوة العظمى اليوم يعني مفهوماً مثلث الجوانب : اقتصادي – سياسي وعسكري[3]. وضمن هذا المعيار ثلاثي الأبعاد تترتب دول العالم في وضع طبقي تراتبي هرمي، رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وتليها الدول الأربع والعشرون التي تستحوذ على (80%) من توظيفات الشركات العملاقة وتتكون قاعدة الهرم من (47) دولة هي الأفقر ومعظمها واقع في أفريقيا[4].

في بداية التسعينيات كان يبدو للوهلة الأولى وكأن العالم يسير باتجاه تعدد مراكز القوى، مما يسمح لقوى إقليمية أنّ تبرز وتلعب دوراً في الساحة الدولية الإقليمية والتأثير بالتالي على النظام العالمي، إلا أنّ تطور الأحداث والدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية 1991، وفي حرب البلقان ثمّ في حرب الخليج الثالثة عام 2003 جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدو و كأنها سيدة الموقف العالمي، وبدد الآمال بدخول قوى جديدة من دول الجنوب كفاعلة في رسم معالم هذا النظام .

ب . الأقطاب المؤهلة لمنافسة الهيمنة الأمريكية

تتوزع هذه القوى ما بين الصين كقوى بشرية ذات أهمية جغرافية وعسكرية، و يعتبر اقتصادها الأسرع نمواً في العالم ينمو بمعدل (11%) والأكثر اجتذاباً للاستثمارات الخارجية (أكثر من 1000 مليار دولار من الأموال الأمريكية متعاقدة في الصين عام 2004) وبين الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية تحتكر القواعد التجارية للقرن الحادي و العشرين، واليابان الذي ازداد حضوره كقوة اقتصادية و مالية وتكنولوجية عملاقة وتعتبر القوة الكبرى المستندة على القدرات المدنية[5] .

وفي الحقيقة لا تشكل هذه القوى أنداداً قطبية للولايات المتحدة الأمريكية بالمفهوم العسكري بقدر ما هي منظومة كاملة للرأسمالية، التي تعبر عنها اليابان والاتحاد الأوربي وتحكم شبكة من المنظمات والمؤسسات (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقدي الدولي)، قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، أي ما يشكل إدارة

العولمة. وتحمل هذه المنظومة تعددية بداخلها محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة و ذلك وفق ما أسماه كارل دويتش: (التجمع الأمني التعددي)[6] .

وفيما يلي جدول يوضح الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاقتصادية الكبرى عام 2004 القيمة بالمليار دولار.

الجدول رقم (2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية للولايات المتحدة والقوى الاقتصادية الكبرى عام 2004 القيمة بالمليار دولار.

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي وفقا لسعر الصرف	حصتها من الناتج العالمي وفقا لسعر الصرف	الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوى الشرائية	حصتها من الناتج العالمي وفقا لتعادل القوى الشرائية	قيمة الصادرات السلعية	حصتها من الصادرات السلعية العالمية	قيمة الواردات السلعية العالمية	حصتها من الواردات السلعية العالمية	ميزانها التجاري
الولايات المتحدة	9645.6	%30.9	9646	%21.7	772	%12.1	1238.2	%18.7	466.2−
اليابان	4337.3	%13.9	3354	%7.5	477.3	%7.5	377.2	%5.7	100.1+
ألمانيا	2057.6	%6.60	2054	%4.6	548.8	%8.6	500.3	%7.6	48.5+
فرنسا	1429.4	%4.6	1440	%3.2	323.5	%5.1	331.8	%5	8.3−
بريطانية	1463.5	%4.7	1407	%3.2	282.8	%4.40	335	%5.1	52.2−
ايطاليا	1154.3	%3.7	1348	%3.0	236.6	%3.7	235.3	%3.6	1.3+
الصين	1064.5	%3.4	4966	%11.2	249.2	%3.9	225.1	%3.4	24.1+

المصدر: البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وفقاً لأسعار الصرف ولتعادل القوى الشرائية وحصته من الناتج العالمي، جمعت وحسبت من البنك الدولي، تقرير عن التنمية في عام 2006.

البيانات الخاصة بالصادرات والواردات والميزان التجاري، جمعت وحسبت من: IMF,Direction of trade statistics yearbook 2005

ج . أشكال التقاطب الدولي الراهن

يأخذ النظام الدولي الراهن شكل دائرة كبرى تحتل قطبها الولايات المتحدة الأمريكية، وتتوزع حولها دوائر فرعية، أقربها المجموعة الأوربية تتنازع على قطبها إنكلترا ألمانيا، وفرنسا، مجموعة الكومنويلث والمجموعة الصفراء ـ قطبها اليابان، ومجموعة الشرق الأوسط (منطقة النفط الكبرى) وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل قطبه إسرائيل. و يقوم حول هذه الأقطاب جزء من الدول الحليفة. فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تخلق عالماً بمفردها دون مساهمة القوى الأخرى خاصة أوربا وروسيا وجنوب شرق أسيا، ومن ثمَ ساد الاعتقاد بأنَ النظام الدولي الحالي أقرب إلى التعدّدية القطبية منّه إلى القطبية الواحدة مع اختلاف هيكل التعددية الراهن عن ذلك الذي ساد في ظل نظام ميزان القوى في القرن التاسع عشر، ومن منطلق أنَ استخدام القوى العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالاً محدوداً[7]. إلا أنه وبعد تفجيرات 11/أيلول/ 2001تغير الوضع الدولي بشكل كبير، حيث أعطت هذه التفجيرات

للولايات المتحدة المبررات الأخلاقية والقانونية لتعيد صياغة النظام الدولي قيد التأسيس بما يجعلها بالفعل سيدته، و قد ظهر ذلك جلياً من خلال ما أسمته الحملة الدولية ضد الإرهاب، فقد مكنتها هذه الحملة من دفع الأمم المتحدة إلى إصدار عدد من القرارات التي تدين الإرهاب وفوضت الولايات المتحدة الأمريكية صلاحية تفعيل هذه القرارات، ومن هنا أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية جيوشها إلى أفغانستان ودول أخرى، واستغلت أحداث 11/ أيلول لتحرك أزمة العراق مجدداً وتدفع باتجاه إصدار قرارات دولية تمكنها من التدخل بالعراق، بل ووصل الأمر إلى أن تعتدي على العراق و تحتله دون تفويض رسمي من الأمم المتحدة، هذا ناهيك عن رسمها خريطة جديدة للعالم الجديد تقوم على التمييز بين من سماهم الرئيس بوش محور الشر من جانب والعالم الحر الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من جانب أخر، وترويج مقولة (معنا أو ضدنا) وهذا ما يعتبر توجهاً جديداً وخطيراً ونقصد به أدلجة النظام الدولي على أسس جديدة هي أقرب للإيديولوجية الصليبية التي سادت خلال القرون الوسطى .

ومن هنا نلاحظ أنه إلى جانب القدرات المادية والاقتصادية توجد القوة التجاذبية التي تعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة، الإيدولوجيا،والمؤسسات، وبمراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الكبرى في النظام الدولي بينهم (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، اليابان، الصين، وروسيا الاتحادية) يتضح أنه لا يوجد أية وحدة تتمتع بتفوق كبير في جميع العناصر، ويمكن النظر إلى هذا النظام من خلال مستويين اثنين :

- المستوى العسكري– الاقتصادي يسوده تعدد الأقطاب، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.
- المستوى السياسي– الديمقراطي يتجه نحو الأحادية القطبية بالمعنى الغربي للديمقراطية (التعددية، الانتخابات، حقوق الإنسان) [6].

فالنظام العالمي الراهن لا يمكن وصفه بالأحادية القطبية بمعنى هيمنة دولة وحيدة على النظام، أي تركز القدرات في يد دولة واحدة هي بمثابة القطب الذي تلتف حوله دول تتماثل فيه التوجيهات السياسية وعدم وجود تحديات من القوى الأخرى للإرادة الأمريكية منذ أزمة الخليج الثانية من قبل اليابان أو الاتحاد الأوربي، الصين، وروسيا أو غيرهم، حتى محاولات التحدي التي بدأت مع أزمة العراق الأخيرة، و التي قادتها فرنسا وألمانيا وبدرجة أقل روسيا الاتحادية تراخت بعد الانتصار الأمريكي في الحرب، هذا ما يدل على انتفاء الصراع الإيديولوجي والاستراتيجي لصالح التنافس الاقتصادي والتكنولوجي الذي أفصح عن تنامي وصعود القوى المنهزمة في الحرب العالمية الثانية (ألمانيا واليابان) مقابل تدهور الاقتصاد الأمريكي (العجز في مراقبة التجارة العالمية بأكثر من النصف، وتراجع الادخار الوطني واستفحال أزمة المديونية)، و قد شكك البعض في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة وتوجيه النظام الدولي الراهن، نظراً إلى تجميد تقدمها التكنولوجي وانكماش وتراجع اقتصادياتها في زمن اشتدّ فيه التناقض بين المراكز الرأسمالية حول الأسواق، و المواد الأولية و مراكز النفوذ و المصالح الاقتصادية[8]. لكن تبقى الحقيقة النسبية هي أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق كبير في عناصر القوة العسكرية والتكنولوجية والقدرة على نشر الأفكار والايديلوجيا وجاذبية الأفكار السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وعلاقات الصداقة مع العديد من الوحدات الدولية، والثقافية وانتشار الرموز الاستهلاكية للثقافة الأمريكية وهي لا تتورع عن فرض هذا التفوق كأمر واقع .

ثالثاً: مفهوم الشرعية الدولية:

تقوم فلسفة الشرعية الدولية كما حددها ميثاق منظمة التجارة العالمية على هدف أساسي، وهو تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية والإقليمية. وتعكس مبادئها الملامح الأساسية لهذا الهدف وتجسدّها في مبدأ المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعايا والتجارة العادلة، وإنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والتعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية، وأن تكون منظمة التجارة العالمية هي الأداة لتحقيق هذه الأهداف على أساس المساواة بين الأعضاء والتزامهم بمبادئها، وذلك بطريق التشاور والتفاوض بين الدول الأعضاء لحل النزاعات حول السياسات التجارية، غير أن الملاحظ اليوم هو الخرق السافر لهذه المبادئ وتهميش تطبيق مبادئ ونصوص ميثاقها، فكيف غدت منظمة التجارة العالمية في ظل النظام العالمي الجديد؟ وما هو واقع الشرعية الدولية اليوم؟

أ. منظمة التجارة العالمية بين المبادئ والممارسات :

إن الغات 1947خرجت إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى، أساساً لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها. وقد اشتملت هذه العملية ضمن ما اشتملت عليه إنشاء الصندوق النقدي الدولي وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى اتفاقات بريتون وودز عام 1944. ولذلك لم يكن من الغريب أن تركز غات 1947 على المصالح التجارية للدول الصناعية، أي على السلع الصناعية التي تنتجها وتتداولها فيما بينها، وألا تولي المصالح التجارية للدول النامية اهتماما يذكر.

إن ذلك لا يرجع كما يتصور الكثيرون إلى أن معظم الأعضاء المؤسسين للغات كانوا من الدول الصناعية المتقدمة، فالواقع أن من بين الدول الـ23 المؤسسة للغات عام 1947 لم يكن هناك أكثر من 10 دول صناعية متقدمة[9]، لكن القضية لم تكن ولا هي الآن، قضية تمثيل عددي وإنما هي قضية نفوذ اقتصادي وسياسي، ومن يملك هذا النفوذ يملك السيطرة على توجيه مفاوضات الغات عامة وموضوعاتها خاصة، كما يملك صياغة نتائج هذه المفاوضات بما يخدم مصالحه وليست من المبالغة بشئ وصف الغات بأنها نشأت وظلت لوقت طويل تمارس مهامها باعتبارها (نادي الأغنياء) فكما يقول ألان أوكسلي: بأن الغات قد صممت لتلائم مصالح الاقتصاديات ذات القدم الراسخة في تجارة السلع الصناعية (أي الدول الصناعية المتقدمة) [9].ولذلك كان نجاح المفاوضات التجارية التي تتم في إطار الغات مرهوناً دائماً بإرادة هذه الدول، فهي التي تجتمع بعيداً عن الأنظار ومن دون إعلان أو ضجة إعلامية لوضع جدول أعمال المفاوضات، ثم لصياغة مسودات الاتفاقات التي يجري إقرارها فيما بعد في الاجتماعات الرسمية، ومن دون السماح بإدخال أية تعديلات جوهرية عليها، و كما ذكر ممثل مصر في مفاوضات أورغواي أن:"الاتفاقية الخاصة بالزراعة لم يكن من الممكن مناقشتها أو التعديل في أي بند منها من جانب الدول النامية، وأنها تمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا قبل ستة أيام من الاتفاقية ولم يكن من الممكن تغيير كلمة منها" [10].

هكذا كان الحال منذ إنشاء الغات وهكذا استمر الحال حتى في مفاوضات أوروغواي لعبة كبرى يخطط لها وينفذها من يطلق عليهم أوكسلي اسم (اللاعبين الرئيسيين) أو بعبارة أدق (الفاعلين الرئيسيين) وهم حالياً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ثم تأتي اليابان بعد ذلك بمسافة كبيرة، وعلى الرغم من أن الدول النامية بذلت جهوداً غير منكرة من أجل إدراج الموضوعات التي تهمها في جدول أعمال جولة أوروغواي ، إلا أن ذلك ما كان ليتم إلا في إطار موافقة الدول الصناعية الكبرى، وبما لا يتعارض مع مصالحه المباشرة و بالتالي فأن الدول النامية مضطرة إلى الانصياع لقرارات هذه الدول، ومن ذلك يقول ممثل مصر في مفاوضات أورغواي "أن البلدان النامية وقفت

في بعض البنود مواقف ضعيفة، وفي بعض البنود الأخرى مواقف قوية، ولكنها تعترف بأنها ستتبع للدول المتقدمة فيما تضعه من شروط مع محاولة تخفيف الأضرار" [10].

ولكن من المفارقات التي تسترعي الانتباه أنه على الرغم من أن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة كانت، و ما زالت هي الفاعل الرئيسي في الغات، ومن ثم في منظمة التجارة العالمية، وكذلك كل الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها في جولات المفاوضات تأتي دائماً على هواها، إلا أن سلوكها العملي كثيراً ما ينطوي على خرق لهذه الاتفاقات أو على الأقل تحايل على ما تتضمنه من قواعد وإجراءات للتهرب من تطبيقها، ومن هنا فأنه يصدق على صناع السياسات في هذه الدول القول التالي:(عندما يتكلمون فهم أصحاب مبادئ، وعندما يعملون فهم أصحاب مصالح). كما يصدق عليهم أنهم يطبقون (معايير مزدوجة) بمعنى أنهم يطالبون الدول النامية بتحرير تجارتها وتحرير اقتصادياتها بوجه عام، و الالتزام بقواعد الغات وآلية فض النزاعات بها ويتمسكون في بلادهم بسياسات التدخل في تدفقات التجارة وسياسات الدعم والحماية، وإغلاق الأسواق أمام المنافسين وتكوين التكتلات التجارية، فضلاً عن فرض العقوبات من طرف واحد عندما يرون مصلحة لهم في ذلك، وطبقاً لما ذكره ممثل الهند في المفاوضات، قدمت بلاده تخفيضات جمركية على وارداتها من السلع الصناعية غير الاستهلاكية تصل إلى 55% في المتوسط وفي المقابل لم يقدم الاتحاد الأوروبي تخفيضات أكثر من 22% كما لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 18% على الصادرات الهندية، وفي تقريره أنه فيما يتعلق بفتح الأسواق قدمت الدول النامية أكثر مما حصلت عليه من الدول الصناعية [9]. وفي حقيقة الأمر إنّ الدول الصناعية ليست معنية بالمنافسة الدولية وأسواق المنافسة المفتوحة وحرية التجارة كمبادئ مطلقة، وإنما هي معنية أساساً بتنمية قدراتها التنافسية وفتح الأسواق أمام صناعاتها وشركاتها المتعددة الجنسيات. ومن هنا فإن التحرير يتم بمقدار محسوب ووفق المصلحة تستمر الحماية ويتم التحايل على إبقائها بشتى الطرق حتى ولو تعارضت تعارضاً صريحاً مع قواعد المنظمة طالما أن فيها مصلحة الدول الصناعية.

وإذا كانت الدول الصناعية قد قطعت شوطاً طويلاً في تخفيض التعريفات وإزالة الحواجز أمام التجارة فيما بينها في الكثير من المنتجات الصناعية فأنّ ذلك الأمر يتم بمقدار ومن منطلق المصلحة القومية. فحيثما لا يخشى من المنافسة يتم فتح الأسواق أمام المنافسين الأنداد، ولكن إذا كانت هناك مخاطر من المنافسة حتى من قبل الدول الصناعية الأخرى بالنسبة إلى منتجات معينة، فسرعان ما تظهر القيود وتغلق الأسواق، ومن جهة أخرى فأن الدول الغنية تبذل كل الجهود من أجل فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، بينما تحكم إغلاق الأسواق أو لا تفتحها، إلا بمقدار محسوب أمام صادرات الدول النامية ومن المهم هنا أن نورد بعض الأمثلة على هذا المسلك من جانب الدول الصناعية الذي يتناقض مع مبادئ منظمة التجارة وعقيدة الحرية الاقتصادية بوجه عام وذلك لسببين :

- هو دعم ما تقدم من أقوال بالأدلة و الشواهد حتى لا يظنه بعضهم من قبيل الأقوال المرسلة.
- التحذير من احتمل عودة الدول الصناعية المتقدمة إلى تطبيق السياسات الحمائية على الرغم مما أحرزته جولة أوروغواي من نتائج لصالح تحرير التجارة و فتح الأسواق، من أهم هذه الأمثلة :

1- الخرق الصريح لمبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية، فعندما سمحت اليابان بفتح أسواقها أمام السجائر الأمريكية في عام1986 تحت ضغط التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات من طرف واحد على اليابان (لم تعمم هذا التنازل لصالح بقية الدول المصدرة للسجائر) [11].

2- لجأت معظم الدول الصناعية و خصوصاً تلك التي تمثل مراكز قوى اقتصادية كبرى، إلى التحايل على مبادئ الغات بتطبيق ما صار يعرف بـ (الإجراءات الرمادية) بغية حماية مصالحها التجارية القومية[11].

ومن أشهر تطبيقات الإجراءات الرمادية ما يلي :

• اتفاقية الألياف المتعددة التي أبرمت عام 1961 كإجراء قصير الأجل يطبق لمدة سنة واحدة، ولكن استمر تطبيقه حتى الآن، مع امتداد نطاق التطبيق إلى عدد ضخم من المنتجات، وهذه الاتفاقية تقيد صادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية بحصص كمية، وهي تنطوي على خرق لقاعدتين من قواعد الغات ومنظمة التجارة العالمية، فهي تستخدم نظام الحصص بدلاً من التعريفة الجمركية، في حماية الصناعات المحلية. كما وأنها تنطوي على التمييز بين الأطراف المتعاقدة وتحديداً فأن التمييز هنا ضد الدول النامية ذات المنتجات الأرخص .

• عندما انضمت اليابان إلى الغات عام 1955، رفض عدد من الدول الصناعية منح اليابان كل الحقوق التي تقضي بها قواعد الغات، واستمرت في تطبيق نظام الحصص الكمية التي تميز ضد دخول المنتجات اليابانية إلى أسواقها، وبحسب تقرير ياباني فإن/11/ دولة من دول الاتحاد الأوروبي تفرض حصصاً من طرف واحد على 107 منتجين يابانيين [9] . وهناك الكثير من هذه الإجراءات المسماة "رمادية" التي تتخذها الدول الكبرى كذريعة لتبرير تصرفاتها التي تنضوي على خرق واضح لمبادئ منظمة التجارة العالمية و عندما تتعارض هذه المبادئ مع مصالحها .

3- يتضمن قانون التجارة الأمريكي الصادرعام 1974 والمعدل عام 1988 قسماً شهيراً وهو القسم / 301 / وتعديلاته المعروفة بـ /301 / الممتاز، فهذا القسم يخول الإدارة الأمريكية فرض عقوبات من طرف واحد (أي بإرادتها المنفردة) ضد صادرات الدول الأخرى التي قد تتخذ إجراءات تجارية أو حتى غير تجارية يعتبرها المشرع الأمريكي غير عادلة أو ضارة بالمصالح الأمريكية، طبقاً لمعايير لم ترد في الغات ولا شأن لبعضها بمبادئ حرية التجارة، والأصل أن الولايات المتحدة الأمريكية كطرف متعاقد في الغات يجب أن تقبل قواعد وإجراءات فض المنازعات التجارية مع الأطراف الأخرى الأعضاء و لا تلجأ إلى أخذ حقها بيدها مباشرة كما يقضي به القسم / 301 / و تعديلاته (وهذا إن كان لها حق)، وهكذا فقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً للعقوبات التجارية يوازي نظام فض المنازعات في المنظمة، بل ويتجاوزه في كثير من الأحيان، بينما تتوقع من الدول الأخرى أو تطلب منها الالتزام بقواعد المنظمة وإجراءاتها.ومما يذكر كمثال على هذا القسم أن إدارة الرئيس (ريغان) قد هددت باستخدام هذا التشريع /26/ مرة من أجل الحصول على تنازلات من /10/ دول على أساس ثنائي، لكنها لم تنفذ التهديد إلا في ثلاث حالات فقط[9].

4- سعت الدول الصناعية إلى حماية أسواقها وتعزيز مصالحها التجارية من خلال إقامة شكل أو آخر من أشكل التجمعات التجارية الاقليمية كمناطق التجارة الحرة أوالاتحادات الجمركية وما إليها، وعلى الرغم من أن المادة /24/ من الغات تجيز قيام مثل هذه التجمعات، إلا أن ذلك يعتبر من قبيل الاستثناء من مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية، إن لم يكن خرقاً صريح لهذه المادة ومن ثم فقد كان يتوقع من الدول الصناعية التي تعلن تمسكها بأيديولوجية التجارة الحرة أن تنأى عن استخدام المادة /24/ أو على الأقل لا تكثر من استخدامها ، و لكن العكس هو الحاصل عملياً ، وذلك لأن هذه الدول وجدت مصلحتها في مثل هذه التكتلات [9].

5- ومن المفارقات الغريبة أنه بينما كان يتم الاحتفال في جنيف باختتام أعمال جولة أوروغواي، وإعلان نتائجها في كانون الأول عام /1993/ ، كان وزراء الصناعة في الاتحاد الأوروبي يقرون تقديم دعم ضخم لصناعات

الصلب التابعة للقطاع العام في كل من القطاع الشرقي لألمانيا وايطاليا وأسبانيا والبرتغال، حيث قرروا تقديم طائفة من المساعدات مقدارها 5.3 بليون جنيه إسترليني.

وقبل انقضاء شهرين على إعلان نتائج أوروغواي، في منتصف كانون الأول / 1993/ كانت وكالات الأنباء قد زفت خبر فشل الاجتماع العاصف بين الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الياباني هوسوكاوا، لإصرار اليابان على عدم فتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية بالدرجة التي طلبتها الولايات المتحدة الأمريكية ووفق أهدف كمية اقترحتها الإدارة الأمريكية ، وفي الوقت ذاته هدد الرئيس الأمريكي بشن حرب تجارية على اليابان، سواء من خلال القسم / 301 / من قانون التجارة الأمريكي، أو عن طريق الرفع المصطنع لسعر صرف الين الياباني بقصد تخفيض القدرة التنافسية للصادرات اليابانية [9].

بعد استعراضنا لما هوعليه الواقع الفعلي لممارسات الدول الغنية في إطار منظمة التجارة العالمية نجد أنّ الكبار والأغنياء من أعضاء منظمة التجارة العالمية يتمتعون بوضع خاص لا ينبع من نصوص الاتفاقية الدولية، بقدر ما ينبع من قوة عظمى ونفوذ كبير في النظام التجاري الدولي، وهذا الوضع الخاص يجعلهم يحوزون فرصاً كبيرة لتمريرما يريدونه من قرارات كما يضع في حوزتهم /حق الفيتو/ ضمني لإعاقة أي قرار لا يتمتع بموافقتهم وحتى القرارات التي تتخذ بموافقتهم في كثير من الأحيان لا ينفذونها عندما تتعارض مع مصالحهم.

ب . واقع وصيرورة منظمة التجارة العالمية:

أمام التحولات الهائلة التي عرفتها العلاقات الدولية والمتمثلة في سقوط الهياكل التي تشكلت بعد الحرب الباردة وقيام نظام دولي معاصر تميزه حقائق جديدة، حصلت تغيرات في دور ومسؤوليات منظمة التجارة العالمية، بلغت حد الابتعاد عن ميثاقها في بعض الأحيان، لأن من شأن اختلاف طبيعة النزاعات والصراعات والمطالب المتزايدة أن يصبح مقبولاً من وجهة نظر الكبار تعميم، واستخدام واستحداث مفاهيم جديدة تتماشى مع الحقائق المتغيرة في العالم الحديث، وحيث أن اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية يتم بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، يتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات و التعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بينها، وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية، و بخفضها تزال الحواجز الأخرى بين الدول والأفراد، إلا أن ما يجري اليوم هو: تحول منظمة التجارة العالمية إلى أداة طيعة بيد الولايات المتحدة الأمريكية لإثارة النزاعات والاحتجاجات والمظاهرات في كل مكان من العالم، إضافة إلى سياسة الازدواجية في المعايير عند تنفيذ قراراتها بحجة تطبيقها لنصوص ميثاق المنظمة، وحيث أن الشرعية الدولية في أبسط معانيها تعني: توافق الممارسات الدولية (علاقات الدول بعضها ببعض) مع القانون والاتفاقات والأعراف الدولية، فإن ما يجري اليوم هو: محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض ممارساتٍ دوليةٍ تضرب بعرض الحائط مرتكزات الشرعية الدولية السابقة، وفرض شرعية جديدة تعكس وتعبر عن الموازين الجديدة للقوى المتسمة بالهيمنة الأمريكية المتجهة نحو تسخير المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وسياسات ومصالح الدول بما يخدم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

قد يتبادر إلى الذهن أن مفهوم الشرعية الدولية يحمل بالضرورة قيمة أخلاقية تستمد من مبادئ ميثاق منظمة التجارة العالمية، و بالتالي تطابق الممارسات الدولية للمنظمة مع الميثاق والمبادئ المشار إليها، إلا أن الواقع الدولي

وتاريخ العلاقات الدولية يؤكد أن الشرعية الدولية بهذا المعنى لم تكن يوماً هي القاعدة للممارسة الدولية، حتى في ظل أزهى أوقات التوافق والسلام الدوليين، حيث أن الشرعية الدولية هي أقرب توافقاً مع سلام توازن القوى مما هي إلى مبادئ المساواة واحترام سيادة الدول وقيم الحق والخير والعدل. إن منظمة التجارة العالمية كتجسيد للشرعية الدولية تقوم على أساسين متناقضين، فهي تقوم من ناحية على مبدأ المساواة بين الأعضاء، إلا أنها ومن ناحية أخرى تستند إلى الوزن الواقعي (القانوني) للدول الكبرى التي تمارس تأثيراً يتناسب مع قدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها، فالأقوى المنتصرون أو المتفوقون بقدراتهم هم الذين يؤسسون النظام الدولي، ويحافظون على وجوده واستقراره ما دام يتوافق مع مصالحهم.

رابعاً. بعض الانتقادات الموجهة لعمل منظمة التجارة العالمية

إن التحرير الاقتصادي المتسارع لأسواق السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والتقنيات، جعل الإطار الذي تتم فيه العلاقات الاقتصادية الدولية هو الأفق أو البعد الكوني، وأدى أيضا إلى تغيير في مفاهيم التنمية، والثروة والموارد الإنتاجية والندرة والمنشأة والتشغيل ودور الدولة وكذلك مفاهيم كالسيادة الوطنية.

إن منظمة التجارة العالمية الدولية هي أول إطار مؤسساتي للتبادل الحر عالميا في التاريخ، وهي نتيجة لمخاض عسير من المفاوضات الشاقة، ولمدة سبع سنوات بين 120 دولة غنية وفقيرة، هذه المنظمة هي رمز لخيار وتعهد المجتمع الدولي بالمضي في طريق اقتصاد السوق والتبادل الحر دون تمييز، ودون ميزات تفضيلية ودون قيود. إلا أن هذه المنظمة وجهت إليها انتقادات كثيرة من دول غنية وفقيرة، نامية ومتقدمة، وسواء أكانت هذه الانتقادات تكتيكية أومناورات أوحقيقية عندما تتضرر المصالح فإنها متعددة. فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو إيكولوجي (بيئي)، ومنها ما هو صحي- أمني، منها انتقادات اجتماعية وهناك انتقادات نعتبرها تهدد مستقبل المنظمة وهي الانتقادات المتعلقة بنشاط المنظمة والمشاركة في رسم سياساتها وسير عملها وآليات التفاوض فيها.

أ- الانتقادات الاقتصادية والمالية:

1- الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية: يتلخص هذا الانتقاد في أن منظمة التجارة العالمية تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، وتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابياً فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبياً فيما يتعلق بالتنمية.

إن الصناعة في هذه الدول صناعات وليدة، ويجب عدم تعريضها للآثار السلبية التي قد تنجم عن تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية الخاصة الذي وصل إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، لذلك فإنه لا بدّ من ضرورة تحقيق تبادل تجاري يؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي ويحقق التنمية مما يعني ذلك زيادة في معدل التصنيع وهو مطلب تتبناه الدول العربية ودول العالم الثالث عموماً، في أن منظمة التجارة العالمية تحث على حرية التبادل التجاري، وبالتالي رفع الحماية لكن رفع الحماية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات، كما أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي [12].

2- المنظمة تنادي بتحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدولة الوطنية: يتمثل الانتقاد في خلو اتفاقية تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق فيما بينها لاقتسام الأسواق، أو لفرض أسعار احتكارية، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج، وتعتبر الدول النامية إن تحرير

الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994 ودول جنوب شرق آسيا 1997 والبرازيل وروسيا وآسيا 1999...). وهذه المخاطر يمكن رصدها في النقاط الآتية:

- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.
- مخاطر تعرض البنوك للأزمات.
- مخاطر التعرض لهجمات المضارب المدمرة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج.
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)، وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

تشتكي الدول الفقيرة من هيمنة مصالح الدول الكبرى على التشريعات المتعلقة بتحرير الاستثمار الأجنبي، ولكن تطمينات المنظمة تؤكد وجود العديد من مزايا الاستثمار الأجنبي لدى الدول الفقيرة، مثل سد الحاجة إلى رأس المال وزيادة رصيد العملات الأجنبية، اقتناء التكنولوجيا الحديثة، وفي حقيقة الأمر إن الدول النامية محقة في ما تراه من ضرورة الإحاطة بالمخاطر الناجمة عن تحرير الاستثمارات، وعدم التوقف فقط عند المزايا المتوقعة. وتحرير الاستثمارات ليس شأناً يؤخذ كله أو يترك كله، ولهذا فقط خلص الاقتصادي الكبير رمزي زكي إلى نتيجة مهمة في شأن العولمة المالية:

تتمثل في أن العولمة المالية وما يصاحبها من تحرير الاستثمارات الدولية يؤدي إلى حدوث تدفقات كبيرة ومفاجئة ومتقلبة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل الباحثة عن الربح السريع، والتي تحدث أثارا ضارة بالاستقرار الاقتصادي هي أمر غير مرغوب بالمرة ويتعين تحصين الاقتصاد الوطني لمنع حدوثها.

ب- انتقادات تتعلق بسير عمل المنظمة

فيما يتعلق بنشاط المنظمة والمشاركة في رسم سياساتها وسير عملها وآليات التفاوض فيها، فقد وجه إلى منظمة التجارة العالمية انتقادات كثيرة منها:

1- إن الدول الضعيفة مجبرة على الانضمام إليها: وقعت البلدان النامية على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في أبريل 1994 تحت التهديد حينا، بتحميلها مسؤولية فشل المنظمة وما سينجرعن ذلك من تداعيات وإمكانية نشوب حروب اقتصادية بين الأقطاب الاقتصادية العالمية فيما بين هذه الأقطاب والدول النامية ومخاوف تتعلق بالنصوص، فنصوص الاتفاقيات تحتاج إلى كثير من الشرح والتعليق، ومخاوف تتعلق بتنفيذ البنود المتعلقة بالدول النامية والدول الأقل نموا، ومخاوف تتعلق بحرمانها من المساعدات في حالة عدم توقيعها، وبالإغراء أحيانا أخرى بالوعود التي تقدمت بها الدول الصناعية لمساعدة الدول النامية ومساعدتها في التغلب على المشاكل التي ستواجهها. إن الكثير من الدول تعتبر أنه من الأحسن لها أن تكون جزءاً من المنظمة بدلاً من أن تكون خارج النظام التجاري الدولي، لأجل هذا فإننا نجد في لائحة الدول المتفاوضة دولاً عظمى ودولاً صغيرة. وإن انضمام الدول النامية والدول الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية فيما أرى أمر لا مفر منه، فمنظمة التجارة العالمية هي إحدى تجليات وآليات العولمة، هذه الأخيرة ليست نتيجة أو ثمرة لاختيار حر للدول النامية أن تقبله أو ترفضه بل هي مسار طويل يكاد يكون التعامل والاندماج فيه حتمياً.

2- الدول الصغيرة غير مؤثرة ولا وزن لها في هذه المنظمة: تعتمد المنظمة آلية التفاوض ومن العوامل المؤثرة في التفاوض القدرة الاقتصادية للبلد وهيبته سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، إلا أن التفاوض يتوقف في الأساس على الكفاءات وعدد الخبراء، فعلى سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأميركية حضرت مؤتمر سياتل بما يقارب 260 خبيراً، بينما الدول النامية لديها نقص في الخبراء، وحتى في بعض الأحيان غير قادرة على تمويل مدة إقامتهم، ولذا تصبح الدول الصغيرة غير فاعلة وغير مؤثرة بفعل عوامل هيكلية، وحتى في الحالات التي تملك فيه الخبراء يدافعون باستماتة عن مصالح دولهم وشعوبهم، فإن هؤلاء الخبراء تتعرض عواصم بلدانهم للضغط من طرف الدول المتقدمة لتغييرهم، أو استبدالهم باعتبارهم مشاكسين ومعرقلين لسير المفاوضات. وحتى في الحالات التي ينجح هؤلاء الخبراء في تحقيق مكاسب على المستوى النظري في صياغة الاتفاقيات تتعرض هذه الدول لمشاكل جديدة تتعلق بالتنفيذ.

3- المنظمة غير ديمقراطية في اتخاذ القرارات يتعلق هذا الانتقاد بقضية بالغة الخطورة، والأهمية في منظمة التجارة العالمية، وبها يرتبط مصيرها ومستقبلها وهي آلية اتخاذ القرار، ففي جولة الأورغواي كانت الدول المتقدمة مصرة على أن يكون اتخاذ القرار يتم بناء على توافق الآراء، بينما كانت الدول النامية ترى بأن الآلية المناسبة هي التصويت. وتم التوصل إلى صيغة توفيقية بناء على مقتضيات المادة 9 من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وإذا تعذر الوصول إلى توافق الآراء يتم اللجوء إلى التصويت ومع ذلك أصرت الدول المتقدمة من جانبها على عدم تنفيذ هذه المادة. تتبنى هذا الانتقاد مجموعة الدول النامية باعتبارها الضحية وأمام إصرار الدول المتقدمة على عدم الرضوخ لمقتضيات المادة 9، وما تقتضيه من لجوء إلى التصويت في حالة تعذر توافق الآراء مما جعل عدد أصوات البلدان النامية لا قيمة له ولا وزن، مما اضطرها إلى التحسس من هذه القضية وطرحها دائما للنقاش [13] ، نرى أن التطمينات المقدمة من طرف المنظمة والتي تعتمد على اعتبار آلية القرار الأكثر ديمقراطية هي الوفاق أو الإجماع بين الدول الأعضاء هو تطمين باطنه العذاب وظاهره الرحمة. وانطلاقاً من هذا الأساس سترفض الدول المتقدمة كل قرار لا يوافق شروطها ومصالحها بحجة أن هذا القرار لا يحوز على الوفاق وتذهب آراء الدول النامية مهما كان عددها في مهب الرياح وبالتالي ضياع مصالحها.

4- منظمة التجارة العالمية تعاني من أزمة في إدارتها: وخير مثال على ذلك أنها لم تتمكن أثناء التحضير لمؤتمر سياتل من وضع جدول الأعمال ولا يرجع ذلك فقط إلى تباين المصالح بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان والدول النامية. وإنما يرجع إلى الآلية التي من خلالها تم دفع الأطراف إلى التوقيع في مراكش على ميثاق منظمة التجارة العالمية رغم اختلاف المواقف [14].

ترى البلدان النامية أنها وقعت تحت آلية الضغط والتهديد و الإغراء على ميلاد منظمة التجارة العالمية في مراكش، والواقع أن مؤتمر سياتل فشل فشلاً ذريعاً وأن المخاوف التي عبرت عنها أطراف كثيرة عشية التوقيع على إعلان منظمة التجارة العالمية كانت في محلها، فقد كانت هناك مجموعة من المنادين بحرية التبادل التجاري ترى في التوقيع على ميثاق المنظمة فرصة كبيرة للدول النامية، لكي تجد منافذ لصادراتها في أسواق الدول الصناعية، وهناك في المقابل من أبدى تخوفه معتبراً أن هذه الاتفاقية يسودها الغموض وأن عقبات كبيرة ستحول دون تنفيذها، وخصوصا إذا تعلق الأمر بتحرير السلع الزراعية والمنسوجات. ولقد أثبتت المؤتمرات المتلاحقة: سنغافورة، جنيف، وسياتل ازدواجية في المعايير في سير عمل المنظمة مما سيعرضها لمصير مجهول.

5 – منظمة التجارة العالمية ضحية للصراع بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى، ويؤخذ عليها منظمة التجارة العالمية هيمنة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان، فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب

الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات، وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية، فإذا نظرنا مثلا إلى مؤتمر سياتل، فإننا سنلاحظ تنافساً أميركياً أوروبياً حول القضايا الأساسية المطروحة، إذ يسعى كل منهما للحصول على حلفاء لتأييد وتقوية رأيه ومركزه التفاوضي. حيث سعت دول الاتحاد الأوروبي لتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر عدد من القضايا، وهو ما فسره البعض أنها مناورة أوروبية لتمييع المطلب الأميركي بفتح الأسواق الزراعية الأوروبية، وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي الذي توليه اهتماماً كبيراً، أما الأميركيون من جهتهم فقد ركزوا على قضية معايير العمل، أما الطرف الثالث وهو اليابان فقد ركز على ضرورة مراجعة القوانين الأميركية لمكافحة الإغراق التي تحمي الصناعات المحلية الأميركية، والتي تعتبرها اليابان مخلة بقاعدة حرية التجارة، هذا دون أن ننسى إلحاح الدول النامية على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالدول النامية والدول الأقل نمواً ولكن دون جدوى، لتحليل مدى هيمنة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان على منظمة التجارة العالمية، فإننا نستأنس بالمشهد في سياتل، ولكن إلى أي مدى عملت الأقطاب الاقتصادية العظمى في إفشاله؟

لقد عمدت الإدارة الأميركية إلى عرقلة وطرح مجموعة من القضايا تثير الكثير من الخلافات وخصوصاً من طرف الدول النامية مثل قضية معايير العمل، وهي قضية حساسة على المستوى الانتخابي وخطيرة على المرشح الديمقراطي في الانتخابات الأميركية يومها، كما قامت مجموعة من المظاهرات كان من بين الناشطين فيها جماعات البيئة في الولايات المتحدة، وهم يشكلون قاعدة انتخابية تقليدية لا يستهان بها للحزب الديمقراطي. كما أن القاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي عموماً تعتبر أكثر حمائية منها عولمية، ولذلك ركز الوفد الأميركي في سياتل على موضوعات معايير العمل والبيئة وعلاقتهما بالتجارة وقضايا مكافحة الإغراق وضمان الشفافية في المشتريات الحكومية. وعلى هذا كان واضحا أنه أمام الرهانات الانتخابية فإن الإدارة الأميركية غير متحمسة وغير متعجلة في الشروع في مفاوضات جديدة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيمكن القول: إن الشروع في جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف لا تعتبر أولوية مطلقة لديه بعد مرور سنة واحدة فقط على الدخول في عهد العملة الموحدة، فهو يشعر أكثر من أي وقت مضى بالبعد الإقليمي، ويشعر أيضا بتحوله من سوق موحدة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، أي من مجرد فضاء تجاري إقليمي – دولي إلى قوة نقدية ومالية اقتصادية قارية ذات بعد كوني. مما أدى به إلى طموحات جديدة في ما يتعلق بتوجهات مسار العولمة، والتي كانت حكراً على الحكومة والشركات الأميركية متعدية الجنسيات (أو عابرة الدول والقارات)، وبالتالي محاولة تأثير جديد في منظمة التجارة العالمية، وبناءً على ما تقدم لم يكن الاتحاد الأوروبي متحمساً لجولة جديدة من المفاوضات التجارية على الطريقة الأميركية، أما من جهة المجموعة الآسيوية فإن اليابان أثارت نقاطاً تعتبر حساسة بالنسبة للأميركيين، مثل مراجعة القوانين الأميركية لمكافحة الإغراق، وهكذا يتضح أن الأجندة الأميركية والأجندة الأوروبية والأجندة الآسيوية لا يمكن التأسيس عليهم كقاعدة عمل مشتركة للتحضير لمؤتمر سياتل، أما من جانب الدول النامية فقد وقفت من جانبها وبشدة لتدافع عن مصالحها ولتنتقد سير عمل المنظمة، وعلى هذا يمكن القول: إنه إذا اتفقت مصالح الدول العظمى فلا سبيل إلى حماية مصالح الدول النامية من خلال منظمة التجارة العالمية، أما إذا اختلفت مصالحهم فإن بناء تكتلات قد يسعف في تحقيق بعض المكاسب.

ج- انتقادات اجتماعية:

ترتكز هذه الانتقادات على فكرة أساسها أن منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها قد أسهمت بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء جنباً إلى جنب مع زيادة تفشي الفقر والجهل والمرض والتهميش والبطالة في أغلبية

سكان المعمورة، تقف وراء هذه الانتقادات المنظمات غير الحكومية فلقد انطلقت مظاهرات كبيرة في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأميركية، وفي باريس وجنيف لتطرح مجموعة من الانتقادات أهمها الانتقادات الاجتماعية فقد وزع بيان وقعته 1200 منظمة من 87 دولة تندد باتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة والتهميش والبطالة، وأوضح البيان أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي أبرمت في دورة الأورغواي قد استهدفت فتح أسواق جديدة للشركات عابرات الدول والقارات على حساب الاقتصاد الوطني والعديد من الفئات الاجتماعية، كما انتقدت هذه المنظمات آليات وإجراءات المنظمة باعتبارها معادية للديمقراطية وتفتقر للشفافية كما أوضحت منظمة (أوكسفام)، أما دول الشمال تسلك سلوكاً حمائياً لمنتجاتها وأن هذه الإجراءات كلفت الدول الفقيرة سبعمائة مليار دولار سنوياً، وهو ما يعادل أربع عشرة مرة قيمة المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول الفقيرة في إطار مساعدات التنمية، ومن بين المنظمات غير الحكومية نجد المنظمات الأميركية التي اتهمت الرئيس الأميركي بازدواجية المعايير، فهو يطالب بعولمة ذات بعد إنساني وهو مساند وموجه من طرف رجال الأعمال بالدرجة الأولى.

إن بعض الدراسات تؤكد أن الدول الأكثر فقرا في العالم تسخر ما بين 162 ملياراً إلى 265 مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقيات جولة الأورغواي ككل في حين أنها تدفع ما يتراوح بين 145 مليارا و292 مليارا نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء وهو ما يعني زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي ويعمق من عدم العدالة مما سينعكس سلباً على الشرائح الاجتماعية متدنية الدخل، وهناك مؤشرات أخرى خطيرة على المستوى الاجتماعي تتمثل في تركيز الثروة لدى عدد محدود من الشركات عابرة الحدود والقارات إذ توجد 200 شركة عملاقة من هذا الصنف تتصدر قائمة هذه الشركات تقوم بتنفيذ وممارسة ربع النشاط الاقتصادي العالمي لكنها مع ذلك لا تستخدم سوى 0.075 % من القوى العاملة مما يدل على أن النظام الرأسمالي لا يعير أي اهتمام للتشغيل في فلسفته الاقتصادية [14].

د-انتقادات ذات بعد بيئي (إيكولوجي)

يتمثل هذا الانتقاد في اعتبار منظمة التجارة العالمية قد فتحت أسواقا جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة، فلقد انطوى المشهد العام في سياتل على انتقادات كبيرة لمنظمة التجارة العالمية من طرف المنظمات غير الحكومية، فقد اتهمت الجمعيات الراعية للحفاظ على البيئة منظمة التجارة العالمية بأنها ستدمر البيئة، كما يعتقد أن الدول المتقدمة تدفع هذه الجماعات لطرح هذه الانتقادات مع قضايا أخرى تتعلق بمعايير العمل وما يتضمنها من تنديد بعمل الأطفال وتسليط ذلك كله على رقاب الدول النامية لتضعيف موقفها التفاوضي الذي لا يحتاج في الحقيقة إلى تضعيف أكثر مما هوعليه الحال. ترى منظمة التجارة العالمية أن كثيراً من بنودها يأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بالبيئة، فديباجة اتفاق مراكش المؤسس لمنظمة التجارة العالمية والذي يرسم أهداف المنظمة تحدث بالتحديد عن الاستخدام الأمثل للموارد، وكذلك عن التنمية المستديمة وحماية البيئة. ومن بين أهم المواد في هذا الشأن نذكر أيضا أن المادة 20 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة تطالب الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية ولصحة، وحياة الأفراد والحيوانات وصيانة النباتات وكذلك تطالب بجملة من الإجراءات للحفاظ على المصادر الطبيعية القابلة للنفاد، زيادة على المبادئ العامة فإنّ هناك اتفاقيات خاصة تأخذ بعين الاعتبار المشاكل المتعلقة بالبيئة [14]. ومن المهم التذكير بأن مسؤولية وضع قواعد دولية لحماية البيئة ليس من اختصاص المنظمة، وإنما من اختصاص الوكالات المختصة بالبيئة للتعليق على هذه الانتقادات، فإننا نقول إنها غالبا ما يبالغ فيها وتستخدم من

طرف الدول المتقدمة كورقة ضغط على الدول النامية. إلا أن الدول النامية هي الأخرى يجب أن لا تأخذ موقفا سلبياً معادياً من جانبها فيما يتعلق بحماية البيئة.

هـ- انتقادات ذات بعد صحي

وجهت إلى منظمة التجارة العالمية انتقادات حول سلامة المنتجات الغذائية المنتشرة في الأسواق الدولية عبر آلية حرية التبادل التجاري، فهذا الاعتقاد يعتبر أن المصالح التجارية عند منظمة التجارة العالمية مقدمة على حساب سلامة المنتجات من المخاطر والأضرار وسلامة وصحة أمن الأشخاص، هذه الانتقادات جزء من المناورات والصراع بين الكبار وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بالملف الزراعي فهناك معارضة لفتح الأسواق الأميركية، لما سيترتب عليه من دخول سلع دون المواصفات البيئية والصحية السليمة، ولكن ترى منظمة التجارة العالمية أن هناك بنوداً أساسية من الاتفاقيات تتيح للحكومات القيام بالإجراءات الضرورية لحماية صحة وحياة الأفراد والحيوانات وصيانة النباتات. وهناك اتفاقيات تدرس بصفة مفصلة معايير للسلع الغذائية والمنتجات الزراعية ومصادر أخرى ذات طبيعة حيوانية ونباتية، وذلك انطلاقاً من المعايير المعتمدة في منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة وكذلك المنظمة العالمية للصحة، والحقيقة أن مستقبل الزراعة في العالم مرتبط بالتقدم العلمي وخصوصاً التكنولوجيا الحيوية، إلا أن هذا التقدم العلمي يجب أن يحترم الإنسان والحياة والقيم والمعايير الصحية وأن لا يكون الدافع للربح يبيح كل شيء.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على الدراسة السابقة يتبين أنه لم يعد مجال للشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم بمرتكزات القانون الدولي، وبأهم مؤسسة من مؤسساته الاقتصادية وهي منظمة التجارة العالمية، وهذا يعود إلى المتغيرات الدولية الناتجة عن انهيار المعسكر الاشتراكي وعن عصر العولمة، والتطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة، لا سيما في ظل تحوّل معظم الدول النامية نحو زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي، عبر انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقوة و نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري على كافة الصعد، وامتلاكها لطريقة فهم خاصة للشرعية الدولية نابعة من الواقع و مستجداته (شرعية الأقوى) وليست الشرعية الدولية المنهارة التي كانت تناصر الضعفاء أو على الأقل تعبر عن توازن في التعامل مع الدول، كما أن الدول النامية انضمت إلى منظمة التجارة العالمية تحت ضغوط من الدول المتقدمة ووقعت على اتفاقيات الأورغواي في ظروف من الانكسار والانحدار وتحت الوعود التي قدمت لها، إلا أن هذه الدول النامية لم تحصل على ما وعدت به، وهنا نطالب الدول المتقدمة بضرورة تنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية لأنها ستصبح في أزمة حقيقية ما لم تغير آلية قراراتها لأن مستقبلها مرهون بالحد الأدنى من الإنصاف، لأنه إذا كان من حق الأقوياء التحكم بمرتكزات القانون الدولي والعلاقات الدولية، يجب أن لا يكون على حساب المبادئ السامية والثابتة للشرعية الدولية، والتي لا تتغير وتتبدل بتغير موازين القوى، وهي احترام سيادة الدول والمساواة بينها والحفاظ على السلم العالمي وعلى حقوق الإنسان. ولا يكفي انتقاد سياسات وممارسات الدول الكبرى، والزعم بأنها تتعامل دولياً بما يخدم مصالحها، وذلك أن المصلحة هي دوما جوهر السياسة الدولية، والمطلوب من الدول الصغرى وفي موضوع البحث على الدول العربية أن تتفهم جيداً متغيرات النظام الدولي، وتعيد النظر في سياساتها وخصوصاً في قضايا فلسطين والعراق والإرهاب الدولي، وذلك أن خللاً كبيراً شاب وما يزال نهج التعامل العربي مع هذه القضايا وهو الأمر الذي عبد الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل ، لتسجيل نقاط

لصالحهم في هذه القضايا . وبالتالي ومن أجل مواجهة هذه الهيمنة و إعادة العولمة إلى هذه المنظمة و الأخذ بمنهجية اقتصاد السوق فلا بد من العمل بالمقترحات الآتية:

1- العمل على إجراء إصلاحات جوهرية في البنية التنظيمية والهيكلية للمنظمة، بحيث يراعى قدر الإمكان الأسلوب الذي يتم الأخذ به بمصالح الدول النامية بعين الاعتبار.

2- تطبيق الشفافية وتشجيع الاستثمار كمحرك أساسي للتنمية في البلدان النامية، وذلك من خلال إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية ومعالجة الاختلالات البنيوية، وزيادة كفاءة توظيف الموارد، وزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري في الموازنة كمدخل رئيس لتطوير البيئة الاستثمارية.

3- تشجيع إقامة الشركات المساهمة الخاصة والمشتركة ومنحها التسهيلات والحوافز المناسبة، وبما أن السوق المالية والبورصة أصبحت في معظم اقتصاديات العالم هي الميزان الأساسي لقياس درجة حرارة الاقتصاد في بلد ما، فلا بد من التفكير بإقامة مثل هذه السوق بالنسبة لبقية الدول النامية.

4- تطوير بنية الخدمات الأساسية وتبسيط إجراءات الوصول إليها وتوفيرها بكلفة مقبولة وتحسينها باستمرار إضافة إلى تشجيع الاستثمار وتبسيط كافة إجراءاته، وهذا يتطلب وبشكل دائم تطوير التشريعات والأنظمة وتكريس سيادة القانون وتعزيز صدقية القضاء.

5- إن تطوير البيئة الاستثمارية هو نصف طريق النجاح لتحقيق برامج التطوير و التحديث شريطة توفر القدرة على المنافسة، وذلك بخلق فرص جديدة للمنافسة عن طريق الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية،الشراكة الأوربية، المناطق الحرة العربية، المناطق الحرة الثنائية، في ضوء رقابة محكمة لا يمكن تجاهلها مع ضرورة توفر الشروط المتكافئة بين المستثمرين والتركيز على الصناعات التي تتوفر لها مزايا نسبية عالية وتعزيز قواعد المعلوماتية، والتطوير النوعي الدائم للمنتجات والخدمات وإتقان صناعة الجودة.

المراجع :

[1] شحود، عزيز؛ زنبوعة، محمود. *المشكلات الاقتصادية المعاصرة* ، ط1، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 343ص.

[2] مجلة السياسة الدولية، العدد/151/، يناير 2003.

[3] الزعبي، موسى. *نظام دولي جديد أم هيمنة أمريكية جديدة*، ط 1، 1993، دار النشر،465 ص.

[4] فراج ، عفيف، مجلة أبعاد، العدد 4، ص160-178.

[5]عبد الله، عبد الخالق. *النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام*، السياسة الدولية، العدد 124 أبريل 1996، ص41-56.

[6] جاد، عماد. *أثر تعثر النظام الدولي على حلف شمالي الأطلسي*، السياسة الدولية، العدد 134، ص10-21.

[7] الفيلالي، مصطفى. حرب *الخليج ومستقبل العرب*، دار سرار للنشر 1991، تونس، ص196.

[8] بلقزيز، عبد الإله. *بعد انهيار الإتحاد السوفييتي ما العمل*، المستقبل العدد 154 ،1991، ص54-71.

[9]العيسوي، إبراهيم. الغات وأخواتها، دار الفرقان، عمان 1997 ص211.

[10] محاضرة ألقاها السفير منير زهران، رئيس الوفد المصري في مفاوضات الغات بين الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع / 8 كانون الثاني1996.

[11] أبو زعرور، محمد سعيد بن سهو. *الغات ومنظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق*، دار البيارق2001، عمان ص221.

[12] العاني، أسامة عبد المجيد، *منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية*، شؤون عربيةالعدد97، مارس 1999، ص45–58.

[13] العياري، الشاذلي، *إعلان برشلونة وحلول عهد العملة الأوربية الموحدة (اليورو) الموقف العربي*، شؤون عربية، العدد103، أيلول 2000 ص98–113.

[14] عبد الفضل، محمود، *ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية سياتل*، المستقبل العربي، العدد286، يونيو/2000، ص88–118.